

مكتب العماد ميشال عون

صباح يوم الإثنين ٩ نيسان ٢٠٠١، وجه العماد ميشال عون من مقره في العاصمة الفرنسية باريس، كتاباً مفتوحاً الى كل من الأمين العام للأمم المتحدة وقداسة الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني ورؤساء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وأمين عام جامعة الدول العربية وملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية، هذا نصه:

أمام مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، يلفت الزائر عبارة مكتوبة، تقول " لنحوّل سيوفنا الى محاريث" وذلك في إشارة معبرة الى التزام الدول الأعضاء بالسلام، وهي القضية الأسمى إنسانياً، ومن أجل المناضلين في سبيلها تخصص أكثر الجوائز شرفاً واعتباراً.

يبقى أن السلام هو أكثر من انتفاء حالة الحرب أو العدوان، إنه استقرار دائم تضمن استمراره على المستوى الوطني آليات قانونية محددة ، تمنع تفويضه المباشر وتحول دون تفاقم ما يهدده.

من دون موافقة الشعب اللبناني الذي لم يستفتى مرةً على ما تعرضت له السيادة الوطنية من انتهاكات وتنازلات، وبالتلازم والتزامن مع صمت دولي متجاهل للمطالبات اللبنانية المتكررة، واصلت سوريا تدخلها السافر في لبنان منذ العام ١٩٧٦، فلم تكتفي بتمركز ما يزيد عن ٣٥ ألفاً من جيشها في لبنان، بل تعدته الى وضع اليد على كافة مؤسساته الدستورية والسياسية والأمنية والمدنية (١)

واقع لبنان اليوم مماثل تماماً لدول البلطيق الثلاثة زمن الهيمنة السوفياتية. فمن غير المبالغ فيه على الإطلاق وصفه بالدولة الرهينة.

في هذه اللحظة بالذات وفي الوقت الذي ينسب فيه الجيش السوري لنفسه مهمة الحفاظ على الاستقرار والسلام الأهلي، تقوم أجهزة مخابراته المتنوعة بدور تحريضي ظاهر وبالغ الخطورة.

ظاهرةً قوية الدلالة، يتداولها اللبنانيون اليوم، برزت منذ أيام عندما دعت تشكيلات سياسية لبنانية ذات تنوع حقيقي للتظاهر السلمي لمناسبة ١٣ نيسان تاريخ بدء الحرب، وذلك تحت شعار نبذ العنف والاقتتال واعتماد الخيار الحوارى لحل وإدارة الخلافات. قابل هذه الدعوة قيام أجهزة المخابرات السورية وعلى نطاق واسع بتوزيع منشورات تتضمن تحريضاً صريحاً على العنف وإثارة المشاعر الطائفية والغرائزية.

توزيع هذه المنشورات تمّ بحماية الجيش السوري ورعايته، وبالتحديد قرب مراكزه العسكرية في العاصمة بيروت وباقي المناطق، ودون أي تدخل من السلطات اللبنانية الأمنية أو القضائية، التي أحجمت حتى اللحظة عن اتخاذ ما يفرضه عليها القانون من تدابير وإجراءات (٢)

في خلاصة ما يجري راهناً تؤكد الوقائع الميدانية

١ - أنه إزاء تصاعد المطالبة السلمية والديمقراطية بخروج الجيش السوري من لبنان، تحقيقاً للسيادة الوطنية والاستقلال، تحوّل الدور السوري من عامل استقرار ملتبس الى عامل تحريض على الفتنة والاقْتتال.

٢ - أن السلطات اللبنانية التابعة للحكومة السورية قد تخلت عن كامل مسؤولياتها الدستورية والقانونية، وهي تسهر مع المخابرات السورية (أكان بالفعل أو بالامتناع عنه) على إعادة لبنان الى ما كان عليه عشية ١٣ نيسان ١٩٧٥.

بكل احترام وتقدير نتوجه منكم، لنلفتكم الى مسؤولياتكم الأخلاقية والقانونية، ملحين عليكم لتفادي تكرار تجارب أليمة ما تزال آثارها ترهق الضمير الإنساني، من مثل ما حصل في روندا وتيمور الشرقية وكوسوفو وغيرها.

بين أيديكم ما يكفي من وسائل التدخل الفوري والفعال، وعليه نناشدكم

١ - العمل الفوري على وقف الدور السوري التحريضي.

٢ - التدخل لدى الحكومة السورية لإنهاء هيمنتها على لبنان دولة وشعباً، آخذين بعين الاعتبار الحقائق الثلاث التالية:

- حق لبنان كدولة في السيادة والاستقلال والقرار الحر.

- نبذ اللبنانيين لكافة أشكال العنف والاقْتتال.

- قدرة القوى المسلحة اللبنانية الذاتية على حفظ الأمن وصيانة الاستقرار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

١ - بعض القوات العسكرية السورية متمركز في محيط القصر الجمهوري في بعبدا ومبنى وزارة الدفاع الوطني في اليرزة، كما وفي العديد من حرم ومحيط الجامعات والمدارس في عين سعادة والفنار وسن الفيل والجمهور وغيرها.

٢ - مناشير يتواصل توزيعها منذ يوم الجمعة ٦ نيسان ٢٠٠١ وقد نشرت الصحف اللبنانية بعضاً من نصوصها (تجدون ربطاً صورة عنها)